

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)

أولاً - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير السابع عشر عملاً بالفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، والفقرة ١٠ من قرار المجلس ٢١٦٥ (٢٠١٤)، والفقرة ٥ من قرار المجلس ٢١٩١ (٢٠١٤) التي طلب فيها المجلس إليّ أن أقدم، كل ٣٠ يوماً، تقريراً عن تنفيذ تلك القرارات من قبل جميع أطراف النزاع في الجمهورية العربية السورية.
- ٢ - وتستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى البيانات المتاحة لوكالات الأمم المتحدة على أرض الميدان، والبيانات الواردة من حكومة الجمهورية العربية السورية ومن مصادر مفتوحة. وأدرجت البيانات الواردة من وكالات الأمم المتحدة وشركائها بشأن إيصال المساعدات الإنسانية خلال الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، حيثما توفرت. وأدرجت أيضاً بيانات أحدث في حال توافرها.

ثانياً - التطورات الرئيسية

ألف - التطورات السياسية والعسكرية

- ٣ - ظل الصراع مستشرياً على نطاق واسع بين الأطراف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأدى إلى تعميق الأزمة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. وأدت عمليات القصف الجوي العشوائي التي نفذتها القوات الحكومية، التي شملت استخدام البراميل المتفجرة، وعمليات القصف المدفعي العشوائي التي نفذتها جماعات مسلحة غير تابعة للدولة،

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥.



وجماعات متطرفة، وجماعات إرهابية أُدرجت أسماؤها في قوائم الجزاءات^(١) إلى مقتل وجرح مئات المدنيين، وتشريد آلاف آخرين. وما زالت الأعمال العدائية التي تنفذها جميع الأطراف تتسم بتجاهل واسع النطاق لقواعد القانون الدولي الإنساني والالتزام المترتب عليها بحماية المدنيين. ووقعت معارك اتسمت بضرارة شديدة أثرت في المدنيين في محافظات دمشق، وريف دمشق، وحلب، وإدلب، ودرعا، والحسكة، وحمص.

٤ - ونفذت القوات الحكومية عمليات قصف جوي شبه يومية في عدة مدن في ريف دمشق، بما في ذلك في الغوطة الشرقية والغربية، سببت عشرات الإصابات في صفوف المدنيين، من بينهم نساء وأطفال. فعلى سبيل المثال، في ١٧ حزيران/يونيه، نفذت القوات الحكومية هجمات بقذائف الهاون والقذائف أرض - أرض على مدينة دوما في الغوطة الشرقية، أدت بحسب التقارير إلى مقتل ما لا يقل عن أربعة وعشرين مدنياً، من بينهم ١٢ امرأة وأربعة أطفال، وجرح ما لا يقل عن ٧٠ مدنياً. وفي ١٤ حزيران/يونيه، وردت تقارير تذكر أن طائرات هليكوبتر ألقت على مدينة مضايا براميل متفجرة تسببت في مقتل خمسة مدنيين، من بينهم ثلاث نساء وطفل واحد. وفي مطلع تموز/يوليه، احتدم القتال بشدة في مدينة الزبداني ومحيطها بين القوات الحكومية والقوات المتحالفة معها وجماعات مسلحة غير تابعة للدولة، ووردت تقارير تفيد بحدوث عمليات قصف جوي كثيف، واستخدام براميل متفجرة، أسفرت عن وقوع إصابات بين المدنيين وإلحاق أضرار بالهياكل الأساسية. وفي منتصف تموز/يوليه، أُغلقت الطرق والمداخل إلى مدينة الزبداني، وتوقفت حركة البضائع والأشخاص بحسب التقارير المحلية.

٥ - وفي دمشق، نفذت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة هجمات عديدة بمدافع الهاون في مناطق مكتظة بالسكان المدنيين. وفي ١٧ حزيران/يونيه، أُفيد بمقتل تسعة مدنيين، من بينهم ستة ينتمون إلى أسرة واحدة، وجرح ما لا يقل عن عشرة أشخاص آخرين نتيجة لهجمات بمدافع الهاون في ساحة عرنوس في قلب منطقة التسوق في مدينة دمشق. وفي اليوم نفسه، سقط ما لا يقل عن ٢٥ قذيفة هاون في أحياء في دمشق بما فيها المزة ٨٦، والمالكي، والمزرعة، ودوار العباسيين، وحديقة الجاحظ، وحي العدوي، وضاحية الأسد. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، سقطت عدة قذائف هاون في حي الساروجة، وهو حي سكني في مدينة دمشق القديمة، وأدت إلى مقتل أربعة مدنيين وجرح حوالي خمسة عشر مدنياً آخر.

(١) في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، حدد مجلس الأمن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) وجهة النصر بوصفهما جماعتين إرهابيتين وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩). وتنشط الجماعتان في الجمهورية العربية السورية.

٦ - وفي محافظة حلب، أوقعت الهجمات الجوية على الجزء الشرقي من مدينة حلب الواقع تحت سيطرة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة عشرات الإصابات في صفوف المدنيين في حزيران/يونيه. وبحسب المعلومات التي تلقتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أُلقي أكثر من ٢٠٠ برميل متفجر، بالإضافة إلى إطلاق نحو ٢٤٨ قذيفة من طائرات. وذُكر أن هذه الهجمات قد أدت إلى مقتل ما لا يقل عن ٢٥٧ مدنياً، من بينهم ٣٤ امرأة و ٥٦ طفلاً. ففي ٨ حزيران/يونيه على سبيل المثال، وردت تقارير تشير إلى مقتل ما لا يقل عن ١٢ مدنياً عندما ألقت طائرة هليكوبتر حكومية برميلاً متفجراً على بناء سكني في حي طريق الباب في مدينة حلب. وفي اليوم نفسه، تسبب برميل متفجر آخر أُلقي على بناء سكني في جب القبة في مقتل رجل وأطفاله الثلاثة. وفي ٩ حزيران/يونيه، وردت تقارير عن مقتل ما لا يقل عن أربعة مدنيين حين سقط برميل متفجر على منطقة سكنية في قرية ظهرة عواد في ريف حلب.

٧ - وفي الوقت نفسه تواصلت أيضاً في حلب الهجمات التي ارتكبتها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وأدت إلى قتل وتشويه المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فعلى سبيل المثال، في ١٥ حزيران/يونيه، وردت تقارير عن مقتل سبعة مدنيين، من بينهم ما لا يقل عن طفلين، على إثر سقوط نحو اثني عشرة قذيفة هاون على منطقة سيف الدولة التي تسيطر عليها الحكومة في مدينة حلب. وفي ١٤ حزيران/يونيه، أدت هجمات بمدافع الهاون إلى مقتل مدني في شارع النيل في منطقة سكنية تسيطر عليها الحكومة في مدينة حلب. وفي ٨ حزيران/يونيه، أطلقت قذائف الهاون على بلدة الزهراء المحاصرة، وأدت إلى مقتل ثلاثة أطفال.

٨ - وفي محافظة إدلب، أصابت صواريخ أطلقت من طائرات نفثة في ٩ و ١٠ حزيران/يونيه السوق المركزية في بلدة الجانودية الواقعة في غرب مدينة إدلب، ومنطقة سكنية في بلدة سراقب، وأفيد بأن الهجومين قد أديا إلى مقتل أكثر من ٧٠ مدنياً، من بينهم نساء وأطفال، وإلى جرح ١٢٠ شخصاً. وفي ١١ حزيران/يونيه، أُفيد بمقتل ما لا يقل عن ثمانية مدنيين حين ألقت طائرات هليكوبتر حكومية براميل متفجرة على منطقة سكنية في قرية معرة النعمان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صعدت جماعات مسلحة غير تابعة للدولة عمليات قصفها لقريتي القوعة وكفريا، اللتين تسيطر عليهما الحكومة، فأثارت مزيداً من القلق بشأن حماية ٢٠ ٠٠٠ من المدنيين الموجودين فيهما.

٩ - وتواصل القتال بشراسة في محافظة درعا في حزيران/يونيه، وأثر تأثيراً شديداً في المدنيين. ففي ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه، قُتل مدنيون من بينهم أطفال على إثر قصف

جوي على قرى الحراك الشرقي وعمان والمسيفرة. وفي الوقت نفسه، واستنادا إلى المعلومات التي تلقتها مفوضية حقوق الإنسان من المصادر المحلية، تواصل القصف المدفعي والهجمات الجوية على قرية النعيمة، بما في ذلك، على سبيل المثال، في ٢٤ حزيران/يونيه حين قُتل طفلان في هجوم باستخدام برميل متفجر. وفي ١٦ حزيران/يونيه، وردت تقارير عن أن غارات القصف الجوي على حي السعد في بلدة الغارية الشرقية، التي أصابت منطقة محاذية لمسجد، قد أدت إلى مقتل ما لا يقل عن ٢٤ شخصا. وفي ١١ حزيران/يونيه، أدى انفجار لغم أرضي على الطريق الذي يصل بين بلدة الحراك وقرية ناحنة إلى مقتل خمسة مدنيين؛ وفي ٢٤ حزيران/يونيه، توفي طفل من قرية الشيخ مسكين نتيجة لإصابات خطيرة ناجمة عن انفجار عبوة من مخلفات الحرب غير المنفجرة.

١٠ - وفي محافظة حمص، أُفيد بأن القوات الحكومية قد كثفت هجماتها الجوية على مدينة الرستن وأدى ذلك إلى وفيات وإصابات بين المدنيين. واستنادا إلى معلومات تلقتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ألقت القوات الحكومية في ١١ حزيران/يونيه قنبلتين على مدينة الرستن أودتا بحياة ثلاث نساء وطفلين. وفي ١٨ حزيران/يونيه، ألقي ما لا يقل عن تسع قنابل على عدة أحياء سكنية في المدينة، أدت إلى مقتل طفل وجرح عدد من المدنيين. وذكر أيضا أن القوات الحكومية قد نفذت هجوما جويين على مدينة حمص، بما في ذلك هجوم في ١٣ حزيران/يونيه، وأدى ذلك إلى مقتل أربع نساء وثلاثة أطفال بحسب المعلومات التي تلقتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، قامت جماعات مسلحة غير تابعة للدولة بشن هجمات انطلاقا من داخل مدينة حمص على مناطق سكنية. فعلى سبيل المثال، في ٣ حزيران/يونيه، انفجر جهاز متفجر مرتجل داخل حافلة على الشارع الرئيسي في حي الزهراء، وفي ٤ حزيران/يونيه، سقطت صواريخ على جامعة البعث وحي عكرمة. وفي ١٤ حزيران/يونيه، نُفذ هجومان بأجهزة متفجرة مرتجلة على حافلتين في كرم اللوز وفي شارع الحضارة أديا إلى جرح نحو ٣٠ شخصا بحسب معلومات واردة في المصادر المفتوحة.

١١ - وعلى الرغم من المفاوضات الجارية بين ممثلي الحكومات والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في حي الوعر، صعدت القوات المؤيدة للحكومة هجماتها على الحي. فعلى سبيل المثال، في ٥ حزيران/يونيه، أُفيد بمقتل ثمانية مدنيين - كلهم من أسرة واحدة - على إثر هجوم بصاروخ على ذلك الحي. وطلبت لجنة المفاوضات في حي الوعر وقف إطلاق النار خلال شهر رمضان المبارك، وزُعم أن الحكومة قد رفضت ذلك.

١٢ - وفي محافظة حمص، ظلت الحالة متوترة في تدمير المناطق المحيطة بها التي تقع الآن تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) حيث استمرت الهجمات الجوية التي استهدفت عدة مناطق، بما في ذلك الأحياء الشمالية من المدينة، والمنطقة الصناعية ومناطق ريفية تقع على طول الطريق الذي يصل بين تدمر ومدينة حمص. وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٣ حزيران/يونيه، وردت تقارير تذكر أن الهجمات الجوية على تدمر قد أدت إلى مقتل ما لا يقل عن ٢٠ شخصاً، من بينهم أطفال، وجرح أكثر من ٣٠ شخصاً. ووردت أيضاً تقارير غير مؤكدة تشير إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية قد زرع ألغاماً أرضية حول المنطقة التاريخية في المدينة.

١٣ - وفي بيان إذاعي نُشر في ٢٣ حزيران/يونيه، دعا أبو محمد العدناني، المتحدث الرسمي باسم تنظيم الدولة الإسلامية، أتباع التنظيم إلى أن يصعدوا خلال شهر رمضان الهجمات ضد المسيحيين والشيعة والسنة الذين يحاربون مع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية في العراق والجمهورية العربية السورية وليبيا.

١٤ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه، دخل حوالي ٢٠٠ مقاتل من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية إلى مدينة عين العرب (كوباني)، مستخدمين ثلاثة مركبات تحمل أجهزة متفجرة مرتجلة. وتشير التقارير إلى أن بعضاً من وحدات التنظيم تركزت في مواقع للقنص في المباني العالية. واستناداً إلى المعلومات التي تلقتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قُتل أكثر من ٣٠٠ مدني نتيجة لهذا الهجوم، وجُرح مئات آخرون.

١٥ - وفي محافظة الحسكة، حقق تنظيم الدولة الإسلامية تقدماً في المناطق الجنوبية من مدينة الحسكة في ٢٥ حزيران/يونيه، حيث احتل ناحيتين في المدينة قبل أن يتراجع أمام القوات المؤيدة للحكومة مدعومة بميليشيات كردية. وأفيد بأن نحو ٩٠ ٠٠٠ شخص قد شُردوا إلى أجزاء أخرى من المدينة وإلى القرى المجاورة نتيجة لتقدم التنظيم والمعارك التي أعقبت ذلك. ووردت تقارير تشير أيضاً إلى أن ٣٠ ٠٠٠ شخص آخر قد نزحوا إلى المناطق الشمالية في القامشلي وعامودا ورأس العين والدرباسية وتل تمر.

١٦ - وتواصل النزوح في أماكن أخرى في الجمهورية العربية السورية نتيجة للقتال وانعدام الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي محافظة الرقة، فر آلاف المدنيين في حزيران/يونيه مع تصاعد القتال بين الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وتنظيم الدولة الإسلامية، ومن بينهم أكثر من ١٩ ٠٠٠ مدني من ناحية تل أبيض، و ٢٥ ٧٠٠ مدني من ناحية سلوك. وفي غضون ذلك، أصدر تنظيم الدولة الإسلامية في ٢٣ حزيران/يونيه على وجه التقريب، إشعاراً بمنع فيه السكان الأكراد الذين يعيشون في مدينة الرقة مهلة ٧٢ ساعة

للانتقال إلى المنطقة المحيطة بتدمر والسخنة. وأُجبر نحو ١١ ٠٠٠ من السكان الأكراد على الانتقال إلى تدمر، في حين فر ١٧ ٥٠٠ من السكان الأكراد إلى عين العرب في محافظة حلب، و ١٥ ٥٠٠ إلى شمال محافظة الرقة. وفي جنوب الجمهورية العربية السورية، أدى اندلاع المعارك في محافظة درعا، بما في ذلك الهجوم الذي شنته على مدينة درعا الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في نهاية حزيران/يونيه، إلى نزوح أكثر من ٤٢ ٥٠٠ شخص.

١٧ - وتواصل تضرر الهياكل الأساسية المدنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١٩ حزيران/يونيه، قامت جهات مسلحة غير تابعة للدولة في وادي بردى، في محافظة ريف دمشق، بقطع إمدادات المياه عن مدينة دمشق على إثر اعتقال عدد من المدنيين من عين الفيحة في وادي بردى عند نقطة تفتيش حكومية في ١١ حزيران/يونيه، وإلجاء الحكومة على تنفيذ الاتفاق المحلي الذي كان الجانبان قد توصلا إليه في وقت سابق. وذكر أن الحكومة قد أفرجت عن ثمانية محتجزين للحث على استئناف ضخ جزء من إمدادات المياه. ولا تزال المفاوضات جارية بين الجانبين من أجل استئناف الإمداد بالمياه بشكل كامل. ولكن، مع تصاعد القتال في الزبداني، انخفضت إمدادات المياه مرة أخرى في دمشق على إثر حالات قطع إضافية لإمدادات المياه على يد الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وفي الوقت نفسه، انخفضت كمية المياه المتوفرة لكل شخص في محافظة إدلب انخفاضاً كبيراً لأن الارتفاع الحاد في أسعار الوقود الناجم عن ندرة الوقود وتزايد الأعمال العدائية قد أدى إلى خفض قدرة محطات ضخ المياه.

١٨ - وفي حزيران/يونيه، تعرضت عدة مواقع للتراث الثقافي في الجمهورية العربية السورية لأضرار بسبب النزاع. ففي ٩ حزيران/يونيه، أكدت رابطة حماية الآثار السورية أن قلعة بصرى قد تعرضت للقصف. وفي ١٥ حزيران/يونيه، أصيب متحف معرة النعمان في إدلب بريميل متفجر ألحق أضراراً ببلوحات الموزائيك والتحف. وعلاوة على ذلك، دمر تنظيم الدولة الإسلامية في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ ضريحين إسلاميين تاريخيين في تدمر المدرجة في قائمة مواقع التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وذكرت المديرية العامة السورية للآثار والمتاحف أن تنظيم الدولة الإسلامية قد وضع أيضاً متفجرات داخل المعابد والمعالم التاريخية. وفي ١٦ حزيران/يونيه، أكدت رابطة حماية الآثار السورية نبأ تدمير مئذنة جامع المشاطية في مدينة حلب.

١٩ - واستؤنفت الاجتماعات والمفاوضات المباشرة بين الحكومة والمعارضة في مدينة المعصمية في ريف دمشق، وأدت إلى تيسير إيصال الإغاثة الإنسانية إلى المنطقة، حيث استطاعت جمعية الهلال الأحمر العربي السوري إيصال المساعدات في تموز/يوليه. وكانت

القوات الحكومية قد أغلقت الطريق الرئيسي المؤدي إلى المعضمية منذ ١٧ شباط/فبراير. ولم تنطلق بعدُ القافلة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المتجهة إلى المعضمية، رغم حصولها على موافقة الحكومة في ١٧ حزيران/يونيه، حيث يُنتظر صدور تصريح أمني.

٢٠ - وفي ٢ تموز/يوليه، أنهى مبعوثي الخاص إلى سورية المرحلة الأولى لمشاورات جنيف بعد عقد أكثر من ٨٠ اجتماعاً مع الأطراف السورية والإقليمية والدولية، وذلك بهدف وضع توصيات بشأن تفعيل بيان جنيف. وشرع منذ ذلك الحين في عقد سلسلة من الاجتماعات في نيويورك والعواصم الإقليمية والدولية، بهدف الإعداد لإحاطته المقبلة إلى مجلس الأمن.

باء - حقوق الإنسان

٢١ - ظلت مفوضية حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير تتلقى ادعاءات وقضايا وثائقية عن حالات توقيف واحتجاز تعسفي وتعذيب وموت محتجزين داخل مراكز الاحتجاز الحكومية. فعلى سبيل المثال، أُفيد بأن محامياً لحقوق الإنسان كان قد اعتقل في فرع الأمن العسكري بدون توجيه أي تهمة له منذ أيار/مايو ٢٠١٣ قد توفي في سجن صيدنايا في ٢٠ حزيران/يونيه وفقاً لمصادر محلية.

٢٢ - وفي ١٧ حزيران/يونيه، بدأ حوالي ٦٥٠ معتقلاً إضراباً عن الطعام في سجن حماة المركزي بعد إصدار محكمة مكافحة الإرهاب في دمشق في أيار/مايو وحزيران/يونيه أحكاماً بتهمة "الإرهاب" ضد ٦٠ معتقلاً. وأُفيد بأن المحكمة قد حكمت على ٢٠ معتقلاً بالإعدام، وعلى ٢٥ معتقلاً بالسجن لمدة ٢٥ سنة، وعلى ١٥ معتقلاً بالسجن لمدة تتراوح بين ١٠ و ١٥ سنة. وبحسب المعلومات التي جمعتها مفوضية حقوق الإنسان، فإن الأشخاص الذين صدرت الأحكام بشأنهم هم متظاهرون سلميون اعتقلوا بشكل تعسفي وحوكموا بإجراءات موجزة في محاكمات تقدّم ضمانات قضائية محدودة. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، أوقف المعتقلون إضرابهم عن الطعام بعد أن وردت تقارير تذكر أنهم تلقوا تأكيدات من السلطات السورية بإعادة النظر في الأحكام في تموز/يوليه.

٢٣ - وفي ١٠ حزيران/يونيه، أُفيد بأن حوالي ٢٠ مدنياً من الدروز قد قتلوا برصاص عناصر تابعة لجهة النصر في قرية قلب لوزة في إدلب عقب مشادة وقعت عندما حاول أحد قادة جبهة النصر الاستيلاء على منزل زعيم درزي موالٍ للحكومة. وحاول بعض من أبناء الطائفة الدرزية الوقوف في وجه محاولة الاستيلاء، وعقب ذلك أطلق عناصر من جبهة النصر

النار على الحشد وأدى ذلك إلى مقتل ٢٠ شخصا بحسب عدد من المصادر. وأفادت التقارير بأن قادة جبهة النصرة قد وصفوا الحادثة بأنها فعل فردي سيتم التحقيق فيه.

٢٤ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه، في دير الزور، وردت تقارير تذكر أن تنظيم الدولة الإسلامية قد أعدم مدنيا وزوجته في ساحة الجراديق في بلدة الميادين القريبة من مدينة دير الزور بتهمة ممارستهما "السحر".

٢٥ - وتلقت المفوضية ادعاءات موثوقة تشير إلى ارتكاب وحدات الحماية الشعبية الكردية انتهاكات لحقوق الإنسان ضد سكان تل أبيض، شملت التهجير، وعمليات القتل المستهدفة، ونهب المنازل، ومصادرة الممتلكات الخاصة. وزعمت مصادر محلية على أرض الميدان أن وحدات الحماية الشعبية الكردية تقوم بتهجير المدنيين بطردهم من منازلهم في تل أبيض ومنعهم من العودة إليها. وإضافة إلى ذلك، فإن سكان قريتي زحلة وقره شرف أفادوا بأن وحدات الحماية الشعبية الكردية قد تسببت في تهجير المدنيين، وصادرت الممتلكات المدنية. وفي الوقت نفسه، في ١٥ حزيران/يونيه، أفيد بأن مهندساً شاباً من قرية دابا قد قُتل رمياً بالرصاص بعد أن رفض مغادرة منزله.

٢٦ - في ٢٣ حزيران/يونيه، قدمت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية إلى مجلس حقوق الإنسان إحاطة شفوية مستكملة تغطي الفترة من ١٥ آذار/مارس إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وكررت لجنة التحقيق في إحاطتها المستكملة تأكيد استنتاجاتها السابقة التي مفادها أن السبب الرئيسي في الإصابات بين المدنيين والتشريد الجماعي والتدمير هو تعمد استهداف المدنيين، والهجمات العشوائية وغير المتناسبة، والهجمات على المدنيين والأعيان المحمية، وفرض الحصار وإغلاق المنافذ لأغراض عقابية. وركزت الإحاطة المستكملة على الانتهاكات المرتكبة أثناء سير الأعمال العدائية، وأكدت اللجنة استمرار تلقيها معلومات تفيد بوقوع انتهاكات واسعة النطاق تتعلق بمعاملة المدنيين والمقاتلين العاجزين عن مواصلة القتال، بما في ذلك روايات متضاربة تفيد بحدوث عمليات قتل غير قانونية، وتعذيب، وعنف جنسي، واختفاء قسري، وأخذ رهائن. وتشمل المراكز التي تشهد أعمال العنف مراكز الاحتجاز والسجون ونقاط التفتيش التابعة للحكومة، والأراضي التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، وشمال وجنوب الجمهورية العربية السورية التي شهدت في الآونة الأخيرة هجمات برية نفذتها جماعات مسلحة مناهضة للحكومة تعمل أحيانا جنبا إلى جنب مع جبهة النصرة.

جيم - الاستجابة الإنسانية

٢٧ - بلغ عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير حوالي ١٢,٢ مليون شخص، ومن بينهم أكثر من ٥ ملايين طفل. ويوجد حوالي ٧,٦ ملايين شخص من المشردين داخليا، وأكثر من أربعة ملايين شخص فروا من الجمهورية العربية السورية إلى البلدان المجاورة وشمال أفريقيا.

٢٨ - وواصلت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها مد يد العون إلى ملايين المحتاجين في حزيران/يونيه باستخدام جميع الوسائط من داخل الجمهورية العربية السورية وعبر الحدود، عملا بالقرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤). وقدم برنامج الأغذية العالمي مساعدة غذائية إلى ٤,١ ملايين شخص في ١٢ محافظة. ووزعت منظمة الصحة العالمية أدوية وإمدادات لأكثر من أربعة ملايين جرعة علاجية في ١٠ محافظات. واستطاعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الوصول إلى أكثر من ٢,٨ مليون شخص بتقديم الدعم في توفير لوازم المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والصحة، والتغذية، والتعليم، والحماية. واستطاعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الوصول إلى ما يقرب من ١٨٠.٠٠٠ شخص في ١٢ محافظة بسلع إغاثية أساسية، فضلا عن خدمات الحماية. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لشركائه لتقديم خدمات الصحة الإنجابية والخدمات ذات الصلة بالعنف القائم على نوع الجنس إلى ٢٦٣ ٧٣٧ امرأة في ثماني محافظات. ووزعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لوازم زراعية لتقديم الدعم إلى ٨٠٠ ٤ شخص. واستطاعت المنظمة الدولية للهجرة الوصول إلى ١٤٣ ٠٨٨ شخصا وقدمت إليهم مساعدة متعددة القطاعات. وقدمت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الدعم إلى أكثر من ٢٨٠.٠٠٠ لاجئ فلسطيني.

٢٩ - وتواصلت عمليات التسليم عبر الحدود خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فحتى ٣٠ حزيران/يونيه، أرسلت الأمم المتحدة وشركاؤها المنفذون ١٤٠ شحنة - ٩٤ شحنة من تركيا و ٤٦ شحنة من الأردن - إلى الجمهورية العربية السورية بموجب أحكام القرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤). وشملت الشحنات مساعدة غذائية لأكثر من ٣,٤ ملايين شخص؛ ومواد غير غذائية لنحو ١,٤ مليون شخص؛ وإمدادات المياه ولوازم الصرف الصحي لنحو ٩٠٠.٠٠٠ شخص؛ ولوازم طبية لنحو مليوني جرعة علاجية، في محافظات حلب واللاذقية وإدلب ودرعا والقنيطرة وحماة. وتمشيا مع أحكام القرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)، وجهت الأمم المتحدة إلى الحكومة إخطارا

مسبقاً بكل شحنة، شمل تفاصيل بشأن محتواها ووجهتها وعدد المستفيدين منها. ورغم انعدام الأمن بشكل متزايد في شمال الجمهورية العربية السورية، لم تترتب تبعات تذكر على العمليات التي نفذتها الأمم المتحدة عبر الحدود من تركيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أن القتال الذي نشب مؤخراً في محافظة درعا في جنوب الجمهورية العربية السورية قد منع جميع شحنات الأمم المتحدة من المرور عن طريق معبر الرمثا في الفترة من ٢٤ حزيران/يونيه إلى ١٤ تموز/يوليه. وفي ١٥ تموز/يوليه، استؤنفت الشحنات عبر الحدود عن طريق معبر الرمثا.

٣٠ - وواصلت آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة عملياتها في الأردن وتركيا. وفي حزيران/يونيه، رصدت الآلية ما مجموعه ١٥ شحنة من الشحنات الإنسانية التي أرسلتها الأمم المتحدة، وأكدت الطابع الإنساني لكل منها، وأبلغت السلطات السورية بعد عبور كل شحنة عبر الحدود. وما زالت الآلية تستفيد من التعاون الممتاز مع حكومي الأردن وتركيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣١ - وبموافقة حكومي تركيا والجمهورية العربية السورية، أكمل برنامج الأغذية العالمي في حزيران/يونيه نقل حصص غذائية عن طريق معبر نصيبين/القامشلي تكفي أكثر من ١٧٦.٠٠٠ شخص.

٣٢ - وانطلقت عبر خطوط النزاع في حزيران/يونيه أربع قوافل مشتركة بين الوكالات، ومن بينها قافلة لم تنفذ مهمتها إلا جزئياً - وهي القافلة التي انطلقت في ١ حزيران/يونيه، متجهة إلى بلودان في ريف دمشق لنقل مساعدات غذائية إلى ٥.٠٠٠ شخص. ولم يُسمح للقافلة بنقل دقيق القمح. وعلاوة على ذلك، ورغم تلقي رسائل تيسير من وزارة الصحة لنقل لوازم طبية، منعت قوات الأمن تحميل لوازم طبية كافية لمعالجة ما يقرب من ٢٠.٠٠٠ شخص. وفي وقت لاحق، حاولت جمعية الهلال الأحمر العربي السوري إيصال اللوازم الطبية في ٤ حزيران/يونيه، ولكن نقطة تفتيش حكومية أوقفتها وأعادتها من حيث أتت. وفي ٤ حزيران/يونيه، وصلت قافلة مشتركة بين الوكالات إلى كفر حمرة ومعاراة الأرتيق في محافظة حلب، حاملة مساعدات إلى ٦٠.٠٠٠ شخص. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، انطلقت قافلة مشتركة بين الوكالات إلى شرق حلب فأوصلت مساعدات غذائية إلى ٥٠.٠٠٠ شخص، ومجموعات لوازم طبية تكفي ٨٠.٠٠٠ شخص. وفي ١٠ و ١٦ حزيران/يونيه، وصلت إلى تلييسة في محافظة حمص قافلة مشتركة بين الوكالات تحمل مساعدات غذائية لأكثر من ٩٢.٠٠٠ شخص. وأنزلت قوات الأمن المحلية من قافلة متجهة إلى تلييسة لوازم جراحية لما يزيد على ٧.٠٠٠ شخص. وأُرسلت أيضاً مع هذه القافلة مساعدات غذائية

إلى منطقتي المشرفة والمخرم القريبتين الخاضعتين لسيطرة الحكومة، لتقديم الدعم إلى ١٥ ٥٠٠ مدني في المنطقة.

٣٣ - وإضافة إلى القوافل المشتركة بين الوكالات، أرسلت وكالات الأمم المتحدة أيضاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير قوافل تابعة لوكالات منفردة عبر خطوط التراع. فعلى سبيل المثال، قدمت منظمة الصحة العالمية مساعدة طبية لتوفير أكثر من ٣٣٠ ٠٠٠ جرعة علاجية إلى مواقع في محافظات ريف دمشق وحمص وحلب ودير الزور (بالنقل الجوي) والحسكة. وقدمت اليونيسيف مساعدات لتوفير المياه والصرف الصحي لنحو ٥٠ ٠٠٠ شخص في محافظة حمص في حزيران/يونيه.

٣٤ - وواصلت المنظمات غير الحكومية الدولية والسورية على حد سواء تقديم المساعدة المتعددة القطاعات في الجمهورية العربية السورية في حزيران/يونيه، بما يشمل توفير خدمات مستمرة. واستطاعت المنظمات غير الحكومية الوصول إلى أكثر من ١,٣ مليون شخص من بينهم نحو ٨٥٠ ٠٠٠ شخص في محافظة حلب؛ وأكثر من ٢٧٠ ٠٠٠ شخص في محافظة إدلب؛ وحوالي ١٣١ ٠٠٠ في محافظة درعا، وأكثر من ٥٠ ٠٠٠ شخص في محافظة الحسكة^(٢).

دال - إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية

٣٥ - ظل إيصال المساعدة الإنسانية إلى الكثيرين من المحتاجين إلى المساعدة في الجمهورية العربية السورية، البالغ عددهم ١٢,٢ مليون شخص، أمراً محفوفاً بالتحديات البالغة في حزيران/يونيه بسبب التراع القائم، وانعدام الأمن وتغير خطوط الجبهة، ووضع العراقيل والتدخل المتعمد من قبل الأطراف، بما في ذلك فرض القيود على التنقل والإجراءات الإدارية المرهقة. وإضافة إلى التحديات المذكورة أعلاه، فإن مستوى التمويل للأنشطة الإنسانية ظل أيضاً متخلفاً عن مواكبة مستوى الاحتياجات. ولم يتجاوز تمويل خطة الاستجابة للاحتياجات في سورية لعام ٢٠١٥ نسبة ٢٦ في المائة لغاية ١٥ تموز/يوليه.

٣٦ - وأعاق التراع المكثف المتواصل في عدة محافظات إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بفعالية، وإمكانية حصول الناس على الخدمات الأساسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فعلى سبيل المثال، أعاق القتال الذي احتدم في مدينة درعا في نهاية حزيران/يونيه إيصال المساعدة، بما في ذلك قوافل الأمم المتحدة عبر الحدود عن طريق معبر الرمثا. وحال انعدام

(٢) تستند هذه الأرقام إلى البيانات المتاحة من المنظمات غير الحكومية الشريكة. وهي تعرض لمحة عن إجمالي استجابة المنظمات غير الحكومية، ولكنها لا تمثل الصورة كاملة.

الأمن والقيود الأخرى المفروضة على إمكانية الوصول في حزيران/يونيه دون إيصال المساعدات الغذائية إلى أكثر من ١,٢ مليون شخص في ريف دمشق وريف حمص وريف حماة. وفي إدلب، لم يستطع برنامج الأغذية العالمي مد يد العون إلى نحو ٦٠.٠٠٠ مدني في أريحا وجسر الشغور، بالإضافة إلى ٢٠.٠٠٠ شخص في بلدي فواح وكفريا اللتين تسيطر عليهما الحكومة، وتحيط بهما الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.

٣٧ - وتواصل أيضا التدخل المتعمد وفرض القيود لمنع إيصال المعونة. واستمر برنامج الأغذية العالمي في وقف تقديم المساعدات الغذائية إلى ٦٠٠.٠٠٠ شخص في دير الزور والرقعة، حيث بات الوصول إليهما متعذراً منذ أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، على الترتيب، نتيجة لصعوبة إيصال الإمدادات الإنسانية عبر المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية. وبالمثل، فإن برنامج الأغذية العالمي عاجز حالياً عن الوصول إلى ١٧٥.٠٠٠ شخص في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في ريف حلب، بسبب تعذر العمل في أمان وبصورة مستقلة. وما زالت اليونيسيف عاجزة عن إرسال تجهيزات لمعالجة المياه إلى محافظتي دير الزور والرقعة بسبب صعوبة إيصال الإمدادات الإنسانية عبر المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية. وفي الوقت نفسه، في محافظة إدلب، صادرت عناصر تابعة لجهة النصرة إمدادات إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية في منتصف حزيران/يونيه. وأفيد أيضاً بأن جبهة النصرة أعادت جزءاً كبيراً من تلك الإمدادات، في حين تستمر المفاوضات لاستعادة ما تبقى منها.

٣٨ - ولم تطرأ في حزيران/يونيه أي تغييرات كبيرة في الإجراءات الإدارية التي تقتضيها حكومة الجمهورية العربية السورية. واستمرت الإجراءات الحالية في تأخير أو تقييد إيصال المساعدات التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة.

٣٩ - وحتى ٣٠ حزيران/يونيه، بلغ عدد طلبات التأشيرات التي قدمتها الأمم المتحدة والتي ظلت قيد النظر ٥٣ طلباً (طلبات تأشيرات جديدة وتحديد تأشيرات)، منها ٢٤ طلباً لم يمرّ على تقديمها ١٥ يوم عمل، و ٢٩ طلباً مرّ على تقديمها أكثر من ١٥ يوم عمل. ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قُدّم ما مجموعه ٥٥٨ طلباً للحصول على تأشيرات (طلبات تأشيرات جديدة وتحديد تأشيرات)، وحظي ٤٧١ منها بالموافقة، ومن بينها ٩١ طلباً في حزيران/يونيه. ورُفض ما مجموعه ٣٣ تأشيرة، فيما خلا موظفي الأمم المتحدة الأربعة الذين أعلن عنهم في شباط/فبراير بوصفهم أشخاصاً غير مرغوب فيهم. وعلى سبيل المقارنة، رُفض ما مجموعه ٢٨ طلب تأشيرة في عام ٢٠١٤ بأكمله.

٤٠ - وحتى ٣٠ حزيران/يونيه، بلغ عدد المنظمات غير الحكومية الدولية التي حصلت على موافقة من الحكومة للعمل في الجمهورية العربية السورية ١٥ منظمة. وظلت هذه المنظمات غير الحكومية الدولية تواجه سلسلة من العقبات الإدارية والقيود التي تؤثر سلباً في قدرتها على العمل. وما زالت تلك المنظمات تواجه قيوداً تحد من قدرتها على إقامة شراكات مع المنظمات الإنسانية الوطنية، وفتح مكاتب فرعية، وتنفيذ المهام، والانضمام إلى القوافل المشتركة بين الوكالات، وإجراء تقييمات مستقلة لتحديد الاحتياجات. وبلغ عدد التأشيرات الممنوحة للمنظمات غير الحكومية الدولية في حزيران/يونيه أربع تأشيرات، ولا تزال سبع تأشيرات تنتظر الموافقة عليها.

٤١ - وارتفع عدد المنظمات غير الحكومية الوطنية التي أُذن لها بإنشاء شراكات مع الأمم المتحدة من ١١٨ منظمة إلى ١٢٠ منظمة في حزيران/يونيه، عن طريق ١٧٥ فرعاً. وأضافت الحكومة السورية منظميتين وطنيتين وغير حكوميتين في محافظتي السويداء وريف دمشق. وما زال عدد المنظمات الوطنية غير الحكومية المأذون لها بإقامة شراكات مع الأمم المتحدة غير كاف في بعض المحافظات، مثل ريف دمشق والقنيطرة وإدلب ودرعا والرقعة، مقارنة بمستوى الاحتياجات الإنسانية والاستجابة المطلوبة.

٤٢ - وقدمت الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ إلى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير ٨١ طلباً إلى الحكومة السورية لإرسال قوافل مشتركة بين الوكالات (تشمل النقل الجوي)، إلى المناطق المحاصرة أو التي يصعب الوصول إليها أو إلى مناطق أخرى تقع عبر خطوط التراع في الجمهورية العربية السورية، من بينها أربعة طلبات لم يرد بشأنها أي رد من الحكومة، فكررت الأمم المتحدة تقديمها بوصفها طلبات جديدة، وتسعة طلبات قدّمت مجدداً بعد أن كانت قد عُلّقت. وحتى ١٥ تموز/يوليه، بلغ عدد الطلبات التي حصلت على موافقة مبدئية من وزارة الخارجية ٢٠ طلباً، من بينها تسعة طلبات تتعلق بقوافل أنجزت مهامها، وطلب واحد يتعلق بقافلة أنجزت مهامها جزئياً. وأوصلت القوافل والقافلة المنجزة جزئياً، في مجموعها، مساعدات إلى نحو ٥٠٠ ٠٠٠ شخص من الأشخاص المحتاجين. أما طلبات القوافل العشرة المتبقية الموافق عليها فهي في مراحل مختلفة من التحضير. ومن بين هذه القوافل، لم يتسنَّ بعد إرسال قافلتين بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بين الأمم المتحدة والهلل الأحمر العربي السوري والحكومة السورية بشأن الطريق الواجب اتباعه لإيصال المساعدات، في حين تعذر إرسال قافلتين أخريين بسبب عدم التوصل إلى اتفاق مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وبلغ عدد الطلبات التي تنتظر موافقة الحكومة ٤٥ طلباً، تشمل ٣٣ طلباً

قُدِّمت في ١ تموز/يوليه و ١٢ طلباً قُدِّمت سابقاً ولا تزال سارية. وعُُلِّقت ثلاثة طلبات بسبب الظروف الأمنية السائدة.

٤٣ - وما زال الوصول إلى الناس الذين يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها أمراً يثير قلقاً بالغاً. واستُكملت قائمة المواقع التي يصعب الوصول إليها لتبَيّن التطورات الأخيرة في مجال إيصال المساعدات، فضلاً عن ديناميات النزاع وتغير خطوط الجبهة وسيطرة الأطراف. وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان العدد الإجمالي للأشخاص المحتاجين في ١٢٧ موقعا يصعب الوصول إليها (١٣١ موقعاً فيما مضى) قد وصل إلى حوالي ٤,٦ ملايين شخص (٤,٨ ملايين شخص فيما مضى). واستطاعت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها الوصول إلى ٣٢ موقعاً من تلك المواقع (٢٥ في المائة منها) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستطاعت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها إيصال المساعدات الغذائية والدعم باللوازم الزراعية إلى أكثر من ٣٣٤ ٠٠٠ شخص في ١٤ موقعاً؛ وإيصال لوازم الدعم الصحي لتقدم أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ جرعة علاجية طبية في ٢٠ موقعاً؛ وإيصال لوازم المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إلى ٤٦٥ ٠٧٤ شخصاً في ١١ موقعاً؛ وإيصال مواد إغاثية أساسية لما يقرب من ١٣٥ ٠٠٠ شخص في ١٠ مواقع.

المناطق المحاصرة

٤٤ - ظل ٤٢٢ ٠٠٠ شخص تحت الحصار في الجمهورية العربية السورية من أصل ٤,٦ ملايين شخص يعيشون في المناطق التي يصعب الوصول إليها. ويشمل ذلك ١٦٧ ٥٠٠ شخص تحاصرهم القوات الحكومية في الغوطة الشرقية وداريا؛ و ٢٦ ٥٠٠ شخص تحاصرهم الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في نبل والزهراء؛ و ٢٢٨ ٠٠٠ شخص يحاصرهم تنظيم الدولة الإسلامية في الأحياء الغربية لمدينة دير الزور التي تسيطر عليها الحكومة.

٤٥ - وفي حزيران/يونيه، في الغوطة الشرقية، ظل نحو ١٦٣ ٥٠٠ شخص يعيشون تحت الحصار الذي تفرضه القوات الحكومية، ولم تصل إلى الغوطة الشرقية أي مساعدات من الأمم المتحدة. واستطاع صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يوصل إلى دوما قافلة عبر خطوط النزاع لتقدم خدمات الصحة الإنجابية إلى ٣٦٥ ١ امرأة. وفي ١٢ تموز/يوليه، تلقت منظمة الصحة العالمية موافقة من وزارة الخارجية تسمح لها بأن توصل إلى دوما الشحنة الثانية من لوازم إجراء ٥٠٠ جلسة غسيل كلوي.

٤٦ - وفي داريا، في ريف دمشق، ظل حوالي ٤ ٠٠٠ شخص يعيشون تحت الحصار الذي تفرضه القوات الحكومية. ولم يتلق الناس في هذه المنطقة أي مساعدة من الأمم المتحدة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٤٧ - وفي نبل والزهراء، ظل حوالي ٢٦ ٥٠٠ شخص يعيشون تحت الحصار الذي تفرضه الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. ولم تصل إلى المنطقتين أي مساعدات من الأمم المتحدة في حزيران/يونيه.

٤٨ - وفي الأحياء الغربية لمدينة دير الزور التي تسيطر عليها الحكومة، يعيش نحو ٢٢٨ ٠٠٠ شخص تحت الحصار الذي يفرضه تنظيم الدولة الإسلامية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استطاع الهلال الأحمر العربي السوري، بدعم من اليونيسيف، الوصول إلى ١ ٧٦٤ طفلاً في دير الزور لتطعيمهم ضد الحصبة وإجراء التلقيحات الروتينية الأخرى. وأرسلت منظمة الصحة العالمية، عن طريق النقل الجوي، مساعدة طبية تكفي لنحو ١٨ ٤٠٠ شخص، شملت ٤٦ ٠٠٠ جرعة علاجية، وتقديم ٢٨٩ معالجة طبية عن طريق شريك محلي.

٤٩ - وفي حزيران/يونيه، كان العدد الإجمالي للأشخاص الذين استفادوا من المساعدات الصحية يمثل نسبة ٥ في المائة من السكان المحاصرين. ولم يتسنّ خلال الفترة المشمولة بالتقرير إيصال أي مساعدات أخرى مثل المساعدة الغذائية وغير الغذائية والمواد الإغاثية الأخرى إلى المناطق المحاصرة.

٥٠ - وما زالت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تشعر بقلق بالغ إزاء سلامة واحتياجات آلاف من المدنيين العالقين في مخيم اليرموك، رغم أنه لم يكن خلال الفترة المشمولة بالتقرير مصنفاً بين المناطق المحاصرة، وآلاف آخرين من الذين شردوا إلى المناطق المجاورة، يلدا وبيلا وبيت سحم، عقب الأحداث التي وقعت في اليرموك في ١ نيسان/أبريل عندما سيطرت جماعات مسلحة على معظم المنطقة. وظلت جميع عمليات الأونروا في اليرموك معلقة، وتعذر إرسال أي بعثات إغاثية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت الأونروا قد أوفدت آخر بعثة إغاثية إلى اليرموك في ٢٨ آذار/مارس، كما نجحت في إفاد آخر بعثة إلى المناطق المجاورة، يلدا وبيلا وبيت سحم، في ٧ حزيران/يونيه، حيث وزعت سلات غذائية تلي احتياجات ١ ٢٠٠ أسرة. وبعد أن كان يُسمح للأونروا بالوصول إلى تلك المنطقة بانتظام خلال شهر أيار/مايو، فإنها لم توفد خلال الفترة المشمولة بالتقرير سوى بعثتين عبر خطوط النزاع إلى يلدا وبيلا وبيت سحم، في ٣ و ٧ حزيران/يونيه، لإيصال سلات غذائية إلى ١ ٢٠٠ أسرة، وتقديم

الاستشارات الصحية إلى ٦٧ مدنيا. وتم تشخيص معاناة طفلين دون سن الخامسة من سوء التغذية. وفي ٨ حزيران/يونيه، حاولت الأونروا إيفاد بعثة إلى المنطقة ذاتها، ولكنها رُدّت على أعقابها في نقطة تفتيش تسيطر عليها الحكومة دون تقديم أي تفسير يبرر إعاقة إيصال المساعدة الإنسانية. وعلى الرغم من المساعي العديدة التي بذلتها الأونروا فإن السلطات السورية لم تأذن بعدُ باستئناف أنشطة الأونروا الإنسانية في يلدا وبييلا وبيت سحم.

حرية مرور شحنات اللوازم والمعدات الطبية والعاملين في المجال الطبي

٥١ - أرسلت منظمة الصحة العالمية وشركاؤها المنفذون من داخل الجمهورية العربية السورية أدوية ولوازم طبية تكفي لأكثر من أربعة ملايين جرعة علاجية إلى السلطات الصحية المحلية والمنظمات غير الحكومية والمرافق الطبية الخاصة في ١٠ محافظات. وتم إيصال نحو ٣٦٩ ٠٠٠ جرعة من هذه الأدوية عن طريق عمليات تسليم عبر الخطوط في محافظات حلب والحسكة ودرعا ودير الزور وحمص، وريف دمشق. وأرسلت منظمة الصحة العالمية أيضاً شحنة جوية من دمشق إلى مدينة القامشلي تتضمن ٨٠٨ ٢٤ جرعات علاجية. وأوصلت اليونيسيف ثماني مجموعات من اللوازم الضرورية للقابلات، و ٢٤ مجموعة من لوازم التوليد، و ١٧ مجموعة أدوية أساسية، ووفرت أدوية أساسية لـ ٨٠٠ ١٧٢ مريض في محافظات حلب وإدلب واللاذقية. وفي الوقت نفسه، استفاد من اللوازم الصحية الأساسية، المقدمة بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان والشركاء المنفذين، ٤٣٣ ٢١ امرأة و ٨٦٤ رجلا يقيمون في محافظات دمشق وريف دمشق وحلب والسويداء ودرعا وحمص.

٥٢ - ورغم إيصال قدر كبير من المساعدات الطبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت إمكانية إيصال اللوازم والمعدات الطبية محصورة ببعض المناطق نتيجة لانعدام الأمن وما فرضته أطراف النزاع من قيود على إيصال المساعدات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى تدهور الأوضاع الأمنية في كثير من أنحاء البلد وتشريد آلاف جديدة من المدنيين، إلى عرقلة توفر الخدمات الصحية، وبخاصة في محافظات الحسكة وحلب وإدلب وريف حماة ودرعا وريف دمشق. وعلاوة على ذلك، فإن نقص إمدادات الوقود في شمال الجمهورية العربية السورية في حزيران/يونيه أدى أيضاً إلى تدني توفير الخدمات الصحية في بعض أنحاء المحافظات الشمالية الواقعة تحت سيطرة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، حيث إن عدة مرافق قد قلصت خدماتها لتقتصر على الأنشطة الأساسية والعاجلة فقط. وفي الوقت نفسه، ورغم موافقة السلطات المحلية، عمدت قوات الأمن إلى إزالة جميع لوازم الجراحة من قافلتين

مشتركتين بين وكالات الأمم المتحدة متوجهتين إلى تلبسة وتير معلة، فحرمات السكان من لوازم إجراء ٢٥٤ ٧ معالجة جراحية.

٥٣ - ووضعت منظمة الصحة العالمية وشركاؤها من قطاع الصحة خطة تنفيذية تجريبية مدتها شهر واحد لإيصال المساعدات إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق المحاصرة، لخدمة ١,٩ مليون شخص في ١٤ موقعا في خمس محافظات هي حلب ودمشق ودرعا وريف دمشق وإدلب. ولدعم هذه الخطة، قدمت منظمة الصحة العالمية طلبين في حزيران/يونيه؛ ولم يرد جواب على أي منهما. وقدمت منظمة الصحة العالمية أيضا طلبا لإيصال الشحنة الثانية من لوازم جلسات الغسيل الكلوي إلى دوما في ريف دمشق، وصدرت موافقة على الطلب في ١٢ تموز/يوليه. وفي مسار منفصل، ورغم منح وزارة الخارجية موافقة على إيصال أدوية ولوازم طبية لوقف تفشي مرض النغف في دوما في ريف دمشق، فإن الشحنة ما زالت في انتظار صدور موافقة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ووجهت رسالة تذكير إلى وزارة الخارجية، ولكنها ظلت دون إجابة.

٥٤ - ونفذت الحملة الوطنية الرابعة عشرة للتحصين ضد شلل الأطفال في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه، واستهدفت ٢,٩ مليون طفل دون سن الخامسة. وتشير الأرقام النهائية إلى تحصين ما مجموعه ٢,٣ مليون طفل (٨٠ في المائة من الهدف). ومنع تنظيم الدولة الإسلامية تنفيذ حملة تحصين لكل طفل في بيته في المناطق الخاضعة لسيطرته (في محافظتي الرقة ودير الزور بشكل رئيسي). وتعذر تحصين نحو ٤٦٣ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة في هذه المناطق. ولم تتجاوز نسبة الأطفال الذين تم تحصينهم في مدينة دير الزور ١٠ في المائة (٢٢ ٥٩٢ ٢٢ طفلا من أصل ٢٦٣ ٥٠٨ أطفال). وتعذر أيضا تنفيذ حملة التحصين في العديد من الأماكن في محافظات حمص وحلب وإدلب ودير الزور وريف دمشق بسبب القتال الدائر وانعدام الأمن.

٥٥ - وتواصلت الهجمات على المرافق الطبية وسيارات الإسعاف والموظفين الطبيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي حزيران/يونيه، وثقت منظمة "الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان" توثيق وقوع ١٤ هجوما على ١٣ مرفقا طبيا، شملت ١٢ ضربة جوية نفذتها القوات الحكومية. ووقعت ثمانية هجمات في محافظة حلب، وثلاثة في محافظة درعا، وهجوم واحد في كل من محافظات دمشق والحسكة وإدلب. وفي حزيران/يونيه، وثقت المنظمة مقتل تسعة موظفين طبيين، من بينهم ما لا يقل عن ستة موظفين استُهدفوا أو قُتلوا أثناء تأدية الواجب. وقُتل خمسة منهم نتيجة عمليات القصف المدفعي والانفجارات، واثنان تحت

التعذيب، واثنان بإطلاق النار عليهما. وقُتل أربعة منهم في محافظة حلب، واثنان في محافظة درعا، وواحد في كل من محافظات دمشق والرقّة والحسكة.

٥٦ - ومنذ بدء النزاع، وثقت منظمة "الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان" وقوع ٢٨٥ هجوماً على ٢١٣ مرفقاً طبياً مختلفاً، موزعاً على النحو التالي: أُصيب ٢٥٥ مرفقاً بسبب القوات الحكومية، و ١١ بسبب الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، و ٨ بسبب تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة، ومرفق واحد بسبب قوات التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، و ١٠ بسبب قوات مجهولة الهوية. وشهدت محافظتا حلب وإدلب أكبر عدد من الهجمات، حيث وقع ٧٦ هجوماً في محافظة حلب و ٤٥ هجوماً في محافظة إدلب. ووثقت المنظمة مقتل ما مجموعه ٦٤٢ موظفاً طبياً. ومن بين هؤلاء، قُتل ٦١٤ على يد القوات الحكومية، و ٨ على يد الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، و ٨ على يد تنظيم الدولة الإسلامية، وموظف واحد على يد القوات الكردية، و ١١ على يد قوات مجهولة الهوية.

سلامة وأمن الموظفين وأماكن العمل

٥٧ - في ١٦ حزيران/يونيه، دُمرت مدرسة تابعة للأونروا، كانت غير مستخدمة منذ عدة أشهر، على إثر انفجار كبير في معسكر خان الشيخ في جنوب - غرب دمشق. وأدت الشظايا الناجمة عن الانفجار إلى إلحاق أضرار أيضاً بمركز مجتمعي مجاور للمدرسة وتابع للأونروا.

٥٨ - وفي ١٦ حزيران/يونيه، سقطت صواريخ وقذائف على أحياء مختلفة في مركز مدينة دمشق بالقرب من فندق الفصول الأربعة الذي يقيم فيه موظفو الأمم المتحدة. ولم يُصب أي من موظفي الأمم المتحدة بأذى.

٥٩ - وفي ٩ حزيران/يونيه، وقع هجوم انتحاري في القحطانية الواقعة بين مخيم نوروز للاجئين ومدينة القامشلي في محافظة الحسكة، أثناء وجود بعثة ميدانية تابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ذلك المخيم. ونتيجة لذلك، طلبت إدارة الأمن والسلامة في الأمم المتحدة عودة البعثة إلى القامشلي قبل الموعد المقرر.

٦٠ - وفي ٦ حزيران/يونيه، سقطت خمس قذائف هاون في مدينة جرمانا في ريف دمشق، وأدت إلى مقتل مدنيين وجرح ١٥ مدنياً آخر. وأثر هذا الهجوم تأثيراً مباشراً على توزيع مواد الإغاثة الأساسية لأن جمعية الهلال الأحمر العربي السوري، وهي الشريك المنفذ لمفوضية

الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قد اضطرت إلى تأجيل التوزيع لتجنب تعريض الموظفين والمستفيدين إلى أي خطر آخر.

٦١ - ولا يزال ما مجموعه ٣٢ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة، من بينهم ٢٨ موظفاً في الأونروا، محتجزين أو في عداد المفقودين. وبلغ مجموع عدد العاملين في المجال الإنساني الذين قتلوا منذ آذار/مارس ٢٠١١ في هذا النزاع ٧٧ شخصاً: ١٧ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة، و ٤٥ من موظفي ومتطوعي الهلال الأحمر العربي السوري، و ٨ من متطوعي وموظفي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، و ٧ من موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية. ومن بين مجموع القتلى البالغ عددهم ٧٧ شخصاً، قُتل ١٠ منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

ثالثاً - ملاحظات

٦٢ - يعجز المرء عن إيجاد كلمات للتعبير عن المعاناة التي يكابدها السوريون وهم يعيشون السنة الخامسة من هذا النزاع. فإضافة إلى استمرار سقوط القتلى ووقوع الإصابات بين المدنيين، وتدمير الممتلكات والتراث الثقافي، وتشريد عشرات الآلاف من الناس، فإن العديد من السوريين يواجهون أيضاً نقصاً شديداً في المياه والوقود أدى إلى زيادة الأمراض ومستوى المشقة، ولا سيما في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

٦٣ - وما زال عدم احترام القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي هو السمة المهيمنة على الأعمال العدائية. وجميع أطراف النزاع مقصرة في التقيد بالالتزام المفروض عليها بحماية المدنيين. وعلى غرار ما حدث في الأشهر السابقة، يجري القتال على الأراضي والموارد عن طريق تنفيذ هجمات عشوائية على المناطق السكنية، تشمل استخدام البراميل المتفجرة، وقتل مئات المدنيين، بمن فيهم عشرات الأطفال، ورافق ذلك مع ترك مخلفات الحرب من المتفجرات الخطرة التي ستظل تشكل خطراً إلى حين التخلص منها. وأُجبر عشرات الآلاف من الناس على ترك ديارهم في حزيران/يونيه بحثاً عن الأمان، لينضموا بذلك إلى ١١ مليون شخص شردوا منذ بداية النزاع. وتتواصل بلا هوادة عمليات إعدام وتعذيب الرجال والنساء والأطفال. وتتواصل الهجمات على المستشفيات والموظفين الطبيين. وما كان يصعب تصوره قبل خمس سنوات بات الآن القاعدة العامة بالنسبة للأسر والاجتماعات المحلية السورية، وهذا أمرٌ يجب أن يتوقف.

٦٤ - وما زالت منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة، السورية والدولية، تجاهد لمد يد العون إلى من يحتاجون إلى المساعدة. وعلى الرغم من بيئة العمل المحفوفة بالتحديات البالغة، فإنها تقدم المساعدة إلى ملايين من الناس شهرياً. وأمكن تحقيق

ذلك من داخل الجمهورية العربية السورية عبر خطوط النزاع وعبر الحدود. ولكن ما زال هناك أكثر من ١٢ مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة، ونحن لا نقدم العون حالياً إلى أعداد كافية منهم. وما زال إيصال المساعدة يواجه قيوداً بسبب انعدام الأمن، والقتال، والعراقيل المتعمدة التي تعوق العمليات، ويتواصل إنزال شحنات المواد الجراحية من القوافل.

٦٥ - وأود مرة أخرى أن أسلط الضوء بوجه خاص على الظروف المأساوية التي يواجهها نحو ٤,٦ ملايين شخص يعيشون في مناطق يصعب كثيراً الوصول إليها، من بينهم ٤٢٢ ٠٠٠ مدني ما زالوا يعيشون تحت الحصار الذي تفرضه عليهم أطراف النزاع. لقد وُجّهت نداءات متكررة، مع جهات عديدة أخرى، لوضع حد لهذه الممارسة المشينة وغير القانونية المتمثلة في محاصرة المدنيين، وإبقاء مجتمعات كاملة محرومة من المساعدة الإنسانية. ويجب احترام حرية المدنيين في التنقل وفي الحصول على المساعدة.

٦٦ - وفي الأيام المقبلة سأشارك مع مبعوثي الخاص إلى سورية في تقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن توصيات الأمم المتحدة على المسار السياسي. وسأرجئ إبداء تعليقاتي على العملية السياسية إلى ذلك الحين، وسأكتفي بالتشديد على أن محتويات هذا التقرير تشهد مرة أخرى شهادة حاسمة على الحاجة الملحة لإيجاد تسوية لهذا النزاع المدمر.